الفصل الثاني
السودان

تقع جمهورية السودان في قارة أفريقيا وتبلغ مساحتها حوالى ٢,٥ مليون كم٢ وعدد سكانها «١٨ مليون نسمة». وتختلف السودان عن أى قطر عربى آخر، فيوجد حوالى ربع السكان من الزنوج الوثنيين الذين لايتكلمون العربية، ويشكلون أكثرية في مساحة معينة في الجنوب، وتلعب البعثات التنصيرية دوراً هاماً بينهم بحيث تهدد وحدة السودان الوطنية، وحاول الاستعمار خلال أكثر من نصف قرن تغذية هذه الفوارق بين أجزاء الشعب وتضخيمها فجعل المناطق الوثنية الجنوبية مناطق مقفلة أمام الشمال بعد عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م).

العـــرب والســـودان :

يعد السودان أحدث البلاد العربية أخذاً بالطابع العربى الإسلامى، إذ تسربت إليه العناصر العربية عن طريق البحر الأحمر ومصر، ولكن الطريق الثانية كانت أعمق أثراً ولم يتأثر السودان بحركة الفتح العربى الإسلامي في فجر الإسلام، ولم تتوغل الجيوش العربية التي حررت مصر في الأراضى السودانية. واكتفى عبدالله بن أبى سرح عام ٢٥هـ (٦٤٦م) بفرض معاهدات على الممالك السودانية النصرانية القائمة في شمال السودان كمملكة دنقلة (المقرة) ومملكة النوبة (المريس) ومملكة علوه (سويا) وشابه سكان هذه الممالك سكان مصر قبل الفتح الإسلامي في الجنس والدين واعتنقوا جميعاً المذهب اليعقوبى. وارتبطوا جميعاً بالكنيسة القبطية. وكانت النوبة أكثرها اتصالاً بمصر حتى أنها زودت مصر بسلالة حاكمة (٧٥٠-٦٦٠ ق.م.)

واشتد ضغط القبائل العربية على السودان وازداد عدد أفرادها الذين استوطنوا السودان وثبتوا عروبته. وحدثت صدامات عديدة بين النوبيين والقبائل العربية. وأرسـل حكـام مصر المسلمون حملات عديدة لاسماء في الأعوام ٣١، ٢٤٠، ٢٥٦، ٦٦٥، ٦٧٤، ٦٩٠، ٧١٥، ٨٥٤، ٨٦٩، ١٢٧٥هـ، أيدت القبائل العربية المسلمة وساهمت في نشر الإسلا واللغة العربية. وتدخل سلاطين المماليك في الفتن الداخلية في النوبة وتمكنوا عام ٧١٦هـ من تنصيب ملك مسلم على النوبة.

وقامت في السودان الشمالى ثلاثة ممالك إسلامية هي: مملكة الفونج ٩١١ - ١٢٣٧هـ (١٥٠٥ - ١٨٢١م)، وسلطنة دارفور ١٠٠٥ - ١٣٣٥هـ (١٥٩٦ - ١٩١٦م)، ومملكـة دنقـلا ٩٧٨-١٢٩٨هـ (١٥٧٠-١٨٨٠) في الركن الشمالى. والفـونـج قبائل زنجية زحفت من الجنوب وأسلمت وحالفت القبائل العربية، وأسست مملكة كبيرة، وكانت على نزاع مستمر مع سلطان دارفور حول السيادة على كردفان. ونشر ملوك هذه الدول الدعوة الإسلامية، وشجعوا القبائل العربية على استيطان ممالكهم، ورحبـوا بالعلماء المسلمـين الذين قصدوهم فحببوا لهم الإقامة ومنحوهم إقطاعات، ولم يردوا لهم طلباً ولا شفاعة.

وانتشرت في السودان الطرق الصوفية. فدخلتها الطريقة الشاذلية (نسبة إلى أبي الحسن الشاذلى التونسى (١١٩٦-١٢٥٨) عام ٨٤٩هـ (١١٤٤٥م) ورسخت أقدامها في القرن الثامن عشر الميلادى. وغدت القادرية (نسبة إلى عبدالقادر الجيلانى ١٠٧٧-١١٦٦هـ) أكثر الطرق انتشاراً في الجزيرة، ودارفور منذ القرن السادس عشر. كذلك انتشرت الطريقة النقشبندية (نسبة إلى محمد بهاء الدين النقشبنـدى (١٣٨٩هـ) والـرفـاعية (نسبة إلى أحمد الرفاعى ١١٨٢هـ). وتأثر السودان بالحركة الهوابية (الدعوة السلفية) التى قامت في نجد في منتصف الثاني عشر الهجرى (القرن الثامن عشر الميلادى) بأشكال مختلفة عن طريق أحمد بن إدريس الفاسى.

نشـأ أحمد بن إدريس الفاسى ١١٧٣-١٢٥٣هـ (١٧٦٠-١٨٧٣م) في فاس واتبـع الـطريقـة الشـاذلية، ودرس في القـاهـرة، ثم أقـام في مكـة بعد عام (١٢٣٤هـ /١٨١٨م)، واختلف في مكة مع علمائها فغادرها إلى صبيا في تهامة

عسير عام (١٢٤٣هـ /١٨٢٤م). وتنازع ميراثه بعد وفاته ابنه وتلميذه محمد بن على السنوسى، ومحمد ابن على المرغنى. وقدر لحفيده محمد بن على بن أحمد بن إدريس (١٨٧٦/١٩١٣) أن يؤسس دولة في تهامة عسير أن أقام في دنقلة في السـودان حتى عام ١٩٠٥هـ. أمـا السنوسى (١٧٩١-١٨٥٩) فقد نال تأييد عربان مكة وعاد إلى ليبيا لينشر دعوته في دارفور ومنطقة تشاد والصحراء الليبية.

وكان التلميذ الثاني محمد بن على المرغنى (١٧٩٣-١٨٥٣م) أبعد الجميع أثراً في السودان وساعده على ذلك نسبه العلوى. درس محمد المرغنى النقشبندية، والقادرية، وأخيراً الشاذلية، وتتلمذ على أحمد بن إدريس في مكة. وأرسله معلمه إلى السـودان ليبشر بالـدعـوة فقضى زمنـاً في (كـردفان) و (النوبة) و (سنار) (١٨١٧/١٢٣٢) وتزوج امرأة سودانية. وعاد إلى صبيا «عسير» حيث أقام حتى وفاة أحمد. واعترف به أشراف مكة خلفاً لمعلمه فأسس زوايا في المدينة وجدة والطائف. وأرسل ابنه محمد سر الختم لينشر الدعوة في اليمن وحضر موت، كما أرسل ابنه إلى سواكن حيث اتبعته قبائل (البجاة) و(بنو عامر) ونجح في كردفان ودنقله والنوبة وأسس الطريقة الختمية. وخلف الحسن بعد وفاته عام ١٨٦٩م ابنه محمد عثمان تاج السر ١٨٨٦م). وأيد عثمان المصريين، وقاوم المهدى، وفر بعـد نجاح المهدى إلى القاهرة ومات فيها. وعاد ولداه أحمد وعلى مع الجيش المصرى عام ١٨٩٦. وقاد أحمد الطريقة الختمية، وأعاد إحياءها حتى وفاته عام ١٩٢٨م، فخلفـه في زعـامتها الروحية أخوه على المولود عام ١٨٧٩م. وتجمع الختمية بين الشاذلية والنقشبندية.

الحكم المصرى في السودان :

دخل الجيش المصرى بلاد السودان عامه ١٢٣٥ (١٨٢٠م). فقد أرسل والى مصر محد على باشا جيشاً بقيادة ابنه الثالث إسماعيل فقضى على مملكة الفونج ودخل عاصمتهم (سنار) عام ١٢٣٦هـ (١٨٢١م) ووصل إلى أقصى الجنوب. وتأخر احتلال دارفور إلى عام ١٨٧٤ حينما ألحق الزبير رحمة هزيمة بسلطانها. إلا أن مرسوم السلطان العثمانى في ١٢٥٦/١١/٢١هـ الموافق ١٨٤١/٢/٣١م جعل محمد على حاكماً على النوبة ودارفور وكردفان وسنار وتوابعها وملحقاتها طيلة حياته على الرغم من أن دارفور لم تكن قد خضعت للحكم المصرى. ولم يعط

محمد على، بموجب ذلك المرسوم، سواحل البحر الأحمر من سواكن إلى مصوع لأنها كانت تابعة إلى حاكم جدة إبراهيم باشا (ابن محمد على). وأصبح السودان مع مصر يكونان دولة مصرية واسعة.

حكم السـودان في الـدور المصرى ١٢٣٥-١٣٠٣هـ (١٨٢٠-١٨٨٥) ستـة وعشرون حاكماً وتم في عهد خامسهم (على خورشيد باشا) تأسيس الخرطوم التي غدت عاصمة السودان. وتأسس في الخرطوم في عهد تاسعهم (عبداللطيف باشا) مدرسـة عهد برئاستها إلى رفاعة بك الطهطاوى فكانت أول مدرسة حديثة في السودان. وقام محمد على باشا وعباس باشا بزيارة السودان وتفقد أحواله. إلا أن ولاة مصر لم يولوا هذه المنطقة العناية اللازمة ولم يستقروا في إدارتها على خطة واحدة فقد حكمها محمد على كوحدة ثم حاول تجزئتها، وعهد إلى أحمد باشا بتنفيذ هذه المهمـة عام (١٢٦٠هـ (١٨٤٤م) ولكنـه عاد فقرر الإبقاء عليها موحدة. وجرب عباس باشا التجزئة زمناً، ثم عدل عنها.

خدم المصريون السودان من نواح كثيرة. فقد وحدوا بقعة جغرافية واسعة تضم قبـائـل متبـاينة في اللون، والجنس، واللغة، والدين، والعادات، وأدخلوا إلى السودان الحضارة الحديثة، ونشروا العلم، والمعرفة، ورفعوا المستوى الصحى، والاجتماعى، وأوجدوا حكومة منظمة وعهداً مستقراً. وحسنوا الأوضاع الاقتصادية فأدخلوا زراعـة القـطن، ونشروا استعـمال الملابس المنسوجة بدلاً من الملابس الجلدية، ووحـدوا السـودان كله ومصر في سوق كبـيرة واحـدة، كذلـك حمى المصريون السودان مدة من الزمن من أن تصبح مستعمرة أوروبية وأخروا حدوث ذلك قرناً كاملاً.

ووسع المصريون حدود السودان اتساعاً كبيراً. فقد احتلت القوات المصرية حتى عام ١٢٨٤هـ (١٨٦٦م) كل ساحل البحر الأحمر العربى الغربى وامتداد هذا الساحل على المحيط الهندى من رأس (غردافوى) إلى (بربرة) بحيث اتصلت أملاك الخديوى باملاك سلطان زنجبار. ووافق السلطان العثمانى في ١٢٧٤هـ (أيار ١٨٥٦م) على ضم الساحل من سواكن إلى مصوع إلى باب المندب إلى مصر. وقـاد الـبريطانى «صمويل بيكر» حملة مصرية تمكنت في عام ١٢٨٩هـ (١٨٧١م) من ضم مديرة خط الاستواء (اوغندة) إلى مصر ولولا مخططات هذا

اليهودى البريطانى بيكر لكانت أوغندة ضمن الأراضى السودانية. وتوغل الجيش المصرى في الحبشة في عهد الإمبراطور يوحنا السادس (١٨١٢-١٨٨٩). ودخلت القوات المصرية مدينة (هرر) فتنازل سلطانها المسلم محمد بن على ين عبدالشكور عن سيادته إلى والى مصر في عام ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) ومنح الخديوى بموجب مرسوم ١٢٩٣هـ (١٨٧٥م) ميناء زيلع. وتخطت القوات المصرية نهر جويا جنوبا فاحتج سلطان زنجبار وغدا القسم الأكبر من ساحل إفريقية الشرقي خاضعاً لحكم مصر. واعترفت بريطانيا في عام ١٢٥٩هـ (١٨٧٧م) سيادة مصر على جميع الساحل الإفريقي الشرقى من السويس حتى رأس غردافوى ورأس حافون.

وكانت هذه بداية النهاية. فقد ثارت الحرب مع الحبشة واشتعلت نيران الفتنة في السودان وخسرت مصر وخسر العرب إفريقية الوسطى بتخطيط من الدول الاستعمارية (بريطانيا - فرنسا - ايطاليا - ألمانيا) حيث تقاسموا المنطقة، وأعطوا الحبشة جزءاً من البلاد الإسلامية بصفتها دولة نصرانية. وخاض المصريون ثلاث معارك خاسرة ضد الحبشة عام ١٢٩٤هـ (١٨٧٦م)، ونزلت قوات فرنسية في جيبوتى عام ١٢٩٩هـ (١٨٨١م) وقوات ايطالية في عصب. وحلت الكارثة الكبرى بمصر نفسها التى احتلتها القوات البريطانية في العام التالي ١٣٠٠هـ (١٨٨٢م).

وتحول رأى السودانيين في الحكم المصرى بعد أن فقد صفته العربية الإسلامية فقد امتعضوا من قبل من تعيين حكام أجانب «افرانج» على مديرية خط الاستواء (صموئيل بيكر) ١٨٧٠-١٨٧٣م»، (شارل غوردون) «١٨٧٤-١٨٧٦م». ولاحظوا أن هؤلاء الأفرنج يحاربون الإسلام، وينشرون النصرانية، ويضطهدون العرب والمسلمين. وازداد عدد الحكام الإفرنج في خدمة الخديوى حتى بلغ عددهم عام ١٢٩٦هـ (١٨٧٨م) أربع عشر حاكما أوروبياً. وبدأت بوادر الكارثة الكبرى عندما عين صموئيل بيكر «شارل غوردون» حاكماً عاماً على السودان.

وعبر السودانيون عن سخطهم بالثورات. فقد قامت أكثر من ثورة في دارفور ومديرية خط الاستواء. وكان من بين من ثار سليمان بين الزبير رحمة ورابح مولى الزبير. وفشلت هذه الثورات وقتل سليمان وفر رابح عام ١٢٩٦هـ ١٨٧٨م) إلى منطقة تشاد حيث أسس دولة إسلامية قضى عليها الفرنسيون عام ١٣٣٣هـ

١٩١٤م). وأخيراً قاد محمد بن أحمد الدنقلاوى المشهور «بالمهدى» ثورة ناجحة على حكومة مصر البريطانية بعيد انهيار القوات المصريةلا أمام الغزاة البريطانيين.

الثـورة المهـديـة :

ولد المهدى في قرية قرب دنقله في ٢٧ رجب ١٢٦٠هـ الموافق ١٢ آب ـ أغسـطس ١٨٤٤م. وكـان أبوه عربياً يتعاطى صناعة القوارب الخشبية. ونشأ المهدى نشأة دينية وامتهن حرفة أبيه ولكنها لم تصرفه عن نشر الدعوة التي آمن بها، والتى بدأهـا سراً عام ١٢٩٧هـ /١٨٨٠م، وجهـراً في العـام التالى وكثر أتباعه. وهزم في ١٢ آب و ٩ أيلول ١٨٨١م قوات مصرية حاولت إلقاء القبض عليه، وفتك في ٢٩ أيار ١٨٨٢م بحملة جديدة، واستفحل أمره في كردفان، واستسلمت له عاصمتها الأبيض في ١٩ كانون أول ـ ديسمبر ١٨٨٣، ووقع بأسره ست آلاف جندى. واستولى المهدى على دارفور وأعاد على بن دينار بن زكريا سلطاناً عليها. وأباد المهدى حملة (هكس باشا) في ١٨٨٣/١١/٦م وحملة بيكر في ١٨٨٣/١٢/٢٣م. وساعده على انتصاراته أن قوات أعدائه كانت بقيادة مرتزقة أوروبيين، وأن مصر نفسها كانت قد خضعت للاحتلال البريطانى، فلم تعد ثورته موجهة ضد السلطان الخليفة أو الأمير المسلم في القاهرة، بل ضد الإنكليز الذين اعتقلوا الوطنيين ونفوا عرابى وحكموا البلاد.

ولاحت فرصـة ذهبية لبريطانيا والـدول الأوربية للقضاء على النفوذ العربى الإسلامى في شرقى إفريقية، وتمهيداً لذلك أشارت الحكومة البريطانية على مصر بالجلاء عن السودان، فرفض شريف باشا ذلك، واستقال، واعتذر رياض باشا عن تشكيل وزراة تنفذ الرغبة البريطانية، فشكلها «نوبار باشا» في ٦ ربيع أول ١٣٠١هـ (١٨٨٤/١/٤م)، وكانت مهمتها الرئيسية تنفيذ الجلاء عن السودان. وعهد (نوبار) للمرة الثانية إلى (غوردون) بمنصب الحاكم العام للسودان المكلف بالاشراف على الجلاء. وكان على (غوردون) أن يؤمن إجلاء أكثر من خمسين ألف مدنى مصرى يملكون ثلاثة آلاف بيت تجارى بالإضافة إلى إجلاء الأوروبيين والقوات المصرية. وفشل (غوردون) في مهمته، واستولى المهدى على الخرطوم وفقد غوردون حياته في ١٠ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ (١٨٨٥/١/٢٦م)، أى بعد عام

واحد على صدور مرسوم تعيينه، وهكذا تكون مصر قد خسرت السودان وإفريقية الشرقية.

لم يثبت المهدى نفوذه إلا في جزء من ممتلكات مصر في إفريقية بينما غدت الممتلكات الباقية نهباً للمستعمرين وفق ما خططوا له. وحاولت الدول الأوروبية تنظيم اقتسام التركة المصرية فعقدت معاهدات عديدة فيما بينها لهذه الغاية. وارتبطت بريطانيا بمعاهدات مع إيطاليا (١٥/٤/١٨٩١م و ٥/٥/١٨٩٣م)، وألمانيا ١/٧/١٨٩٠م و ١٥/١١/١٨٩٣م)، وبلجيكا (١٢/٥/١٨٩٤م)، وشجعت الحبشة على احتلال (هرر)، والقضاء على إمارتها الإسلامية عام ١٨٨٧م. واحتلت ايطاليا في شباط ١٨٨٥ ميناء (مصوع)، وتوغلت في أريتريا كما تقدمت في أراضى الصومال حتى نهر (جوبا) الذي كان يفصل ممتلكات مصر عن ممتلكات زنجبار. وشجع الايطاليون أميراً حبشياً اسمه «منليك» على الثورة على إمبراطوره يوحنا، وساعدته وبريطانيا على احتلال (هرر)، ولما قتل الإمبراطور يوحنا (١٨٧٢-١٨٨٩م) في حربه مع قوات المهدى في آذار - مارس ١٨٨٩ اعترفت إيطاليا بمنليك إمبراطوراً، وأغرته بعقد معاهدة حماية في ٢ رمضان ١٣٠٦هـ (٢/٥/١٨٨٩م). ولكن نشب خلاف بين ايطاليا ومنليك الذي لم يعترف بالنص الإيطالى للمادة ١٧ من المعاهدة، وألحق هزائم كبيرة بالإيطاليين لاسماء في «عدوه» في ١٦ رمضان ١٣١٣هـ (٢٩/٢/١٨٩٦م)، فكانت هذه المعركة سبباً في الحملة البريطانية المصرية على السودان. وبادرت الدول الأخرى إلى أخذ نصيبها من الاسلاب، فاحتلت فرنسا جيبوتى، وسيطرت بريطانية على مديرية خط الاستواء (اوغندا)، وكانت قد استولت على (زيلع) و (بربره) «١٨٩٣ - ١٨٩٤». واقتسمت مع ألمانيا ممتلكات سلطان زنجبار. ولم يبق من ممتلكات مصر غير المنطقة الخاضعة للمهدى، فرأت بريطانيا أن الوقت قد حان للقضاء عليه وإنقاذ إيطاليا النصرانية التي أهينت على يد دولة إفريقية (الحبشة) وإن كانت هذه الدولة نصرانية، وقد دعمتها من قبل بريطانية والدول الأوروبية ضد المسلمين.

قررت بريطانيا تجهيز حملة مصرية بريطانية مشتركة بقيادة بريطانية عهد إليها مهمة احتلال السودان. وبدأت الاستعدادات فجأة وعلى حين غرة بناء على أوامر

لندن. وقاوم الخديوى والوطنيون المصريون هذه الفكرة، ولم يرحبوا بالقضاء على دولة عربية إسلامية بمساعدة بريطانيا. ورفض صندوق الدين المصرى الموافقة على إعطاء مصر المال اللازم لتغطية نفقات الحملة. ولكن بريطانيا كانت مصممة غير مكترثة بالمعارضة فساهمت بريطانيا بثلث نفقات الحملة، وقدمت ثلث قواتها وفتحت لمصر حساباً جارياً بفائدة ٢,٥٪ لتغطية باقى النفقات وتحركت الحملة بقيادة كتشنر (٨٢٠٠ بريطانى، ٢٠,٠٠٠ مصرى وسودانى) في أيار ١٨٩٨م، واحتلت دنقله، وهزمت خليفة المهدى عبدالله التعايشى (الذي خلف المهدى في ٩ رمضـان ١٣٠٢هـ ، ٢٢ أيار ١٨٨٥م)، وأجبرت قوة فرنسية على إخلاء فاشوده. وقتل التعايشى في ٣ شوال ١٣١٥هـ ٢٤ شباط ١٨٩٨م فانتهت دولة الدراويش أو الأنصار التي عاشت خمس عشرة سنة، وجعلت في السودان حركة دينية جديدة، وأوجدت كياناً سودانياً.

الحكـم الثنـائى :

وبدأ في السودان عهد عجيب دام أكثر من نصف قرن. فقد عقدت معاهدة مصرية بريطاني في ٨ رمضـان ١٣١٦هـ (١٩ كانـون الثاني ١٨٩٩م) أخضع السـودان بمـوجبهـا لحكم ثنـائي مصرى بريطاني مع رفـع العلمـين البريطاني والمصرى. وبحا السودان بموجب هذه المعاهدات من الامتيازات الأجنبية ولم يبق للمحاكم المختلطة أى سلطان فيها. ولكنهاخضعت لحاكم عام بريطانى يعينه الخـديوى بمـوافقـة بريطانيا. وجعـل الحـاكم العام رئيساً أعلى للإدارة المدنية والعسكـرية وحـاكـما مطلقاً متمتعاً بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة. ولم تعد القوانين والقرارات الوزارية المصرية سارية المفعول في السودان ولم يبق لمصر في السودان غير العلم، وبعض القوات المسلحة الخاضعة لقيادة بريطانية، وإعفاء جمركى للبضائع المصرية. وتحملت مصر مسئوولية سد العجز في موازنة إلسودان الذي بلغ ربع مليون جنيه في العام الأول، وتضاعف بعد أربعة أعوام. وازداد ألم المصريين حينما رأوا شريكهم يستقل في حكم السودان يوجهه وجهةً معاديةً لمصر، كما عدّ المصريون يوم توقيع الاتفاقية يوم حزن وأسى.

تقلب على حكم السودان خلال مدة الحكم الثنائي تسعة حكام بريطانيون

من أبـرزهم «كتشنر» و «ونجت» و «ستاك» و «روبرت هاو». وساعد الحاكم البريطاني ثلاثة أمناء للإدارة والقضاء والمال، بالإضافة إلى عدد من مدراء الدوائر، وشكل عام ١٣٢٨هـ (١٩١٠م) مجلس عرف باسم «مجلس الحاكم العام» برئاسة الحـاكم وعضـوية أمنـائـة الثلاثة ومدراء دوائر المعارف، والأشغال، والصحة، والشؤون الاقتصـادية. ومنح هذا المجلس حق إقرار الموازنة وتصديق القوانين والمشروعات وإجراء التنقلات بين الموظفين وممارسة صلاحيات الحاكم في حالة غيابـه. ولكن سلطات الحاكم كانت في الواقع مطلقة لايقيدها إلا الايعازات والتعليمات التى يتلقاها من الحكومة البريطانية بواسطة ممثلها في القاهرة الذي عد مرجع الحاكم المباشر.

ولم تهتم حكومة السودان برفع مستوى السكان أو التقدم بهم نحو الاستقلال الذاتى كما كانوا يدعون. فلم يشترك السودانيون بالحكم بأى شكل من الأشكال، ولم يؤخذ لهم رأى ولم تفتح أمامهم المناصب العالية. واحتل الإنكليز بعد نصف قرن المنـاصب العليا جميعهـا، وأكثـر الوسطى، بحيث شغلوا قرابة ١١٪ من المجموع العام للوظائف، بينما نال شركاؤهم في الحكم الثنائي (المصريون) خمس هذه النسبة العددية، ولكنه لم يشغلوا إلا وظائف متوسطة. ولم تزد نسبة الموظفين الـسـودانيين عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) على ٣٧٪، فارتفعت إلى النصف عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) واستقرت بعد عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) على ٨٥٪ الى أن تمت سودنة الوظائف جميعها في عام ١٣٧٥هـ (١٩٥٥م).

وأبدت حكومة السودان اهتماماً قليلاً في نشر التعليم. فقد وضع عام ١٣١٦هـ (١٨٩٩م) حجر الأساس لكلية «غوردون» التي جمع «كتشنر» تكاليفها في لندن لتخليد ذكـرى الجنـرال «غـوردون». وكـانت في أول أمـرها مدرسة ابتدائية، فأصبحت ثانـوية عام ١٣٢٣هـ (١٩٠٥م) وافتتحت أول مدرسة للإناث في السودان عام ١٣٢٩هـ (١٩١١م)، وارتفع الرقم بعد ثلاثة عشر عاماً إلى خمس مدارس. وفي الذكرى الخمسين للاحتلال البريطانى لم يرتفع مخصصات التعليم في الموازنة لأكثر من ١٠٪، وبقيت نسبة التعليم ٤٪، وعندما استقلت السودان وجلاء الإنكليز عنها كان عدد المدارس والطلاب فيها مساوياً لعددهم في الأردن التي يبلغ عدد سكانها عشر سكان السودان. ولكن الإنكليز لم يفقدوا عنايتهم

بتخليد قادتهم فاقتتحوا كلية «كتشنر» للطب عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م)، وغدت كلية غوردون كلية آداب عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) وأخيراً، في عهد الاستقلال، تأسست جامعة الخرطوم في ١٦ ذي الحجة ١٣٧٥هـ (٢٤ تموز ١٩٥٦م).

واعتمـدت السـودان في التعليم العـالي على الجامعات المصرية. ولما جمدت الصلات الثقافية مع مصر أواخر عام ١٣٤٢هـ (١٩٢٤م)، أثر مقتل «السردار لى ستاك»، وجهت البعثات الجامعية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. وبدأت أفواج خريجى جامعة بيروت تصل إلى السودان بعد عام ١٣٤٦هـ (١٩٢٨م) بعد أن ازدادوا اتصالاً بالعالم العربى، وغدوا أكثر تفهماً لمشكلاته. وعندما أصبحت كلية غوردون كلية جامعية تقـدم طلابهـا إلى فحـوص جامعـة لنـدن كطلاب خارجيين. وأخيراً بدأت حكومة السودان بعد الحرب العالمية الثانية بإرسال بعثات إلى الجامعات البريطانية، أما سكان جنوبى السودان فقد رأت انكلترا أن يحولوا إلى جامعة «ماكريرى» في أوغندة، لتحقيق فصل الشمال عن الجنوب.

واعتمدت السودان، كأكثر البلاد العربية، على المطبوعات والصحف المصرية. وأصدرت حكومة السودان عام ١٢١٦هـ (١٨٩٩م) جريدة «الجازيت السودانية» الرسمية التي نشرت في عددها الأول اتفاقية الحكم الثنائي. وأصدر أصحاب المقطم المصرية جريدة السودان عام ١٣٢١هـ (١٩٠٣م) نصف أسبوعية، ثم توقفت عام ١٣٤٣هـ (١٩٢٥م). وصدرت مجلة «غرفة التجارة السودانية» عام ١٣٢٦هـ (١٩٠٨م)، وصـدرت صحف أخرى بعد ذلك كجريدة «الخرطوم» و«كشكـول المسـاح» ١٣٢٧هـ (١٩٠٩م)، وجـريدة «رائد السودان» ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م). وبـلغ عدد الـصحف الصـادرة عام ١٣٤٩هـ (١٩٣٠م) تسـع صحف، ثم ارتفع الرقم بعد عشرة أعوام إلى أربع عشرة. ووجدت صعوبات شديدة في وجـه الصحف المصرية بعـد مقتـل السردار (لي ستـاك)، وحاولت السلطات البريطانية منع تداولها.

النضال السياسى والكفاح الوطنى :

ولم يبد السودانيون مقاومة تذكر في أول الأمر لهذا الوضع الشاذ الذي عاشوره، وربما كان عصيان (علي دينار بن زكريا) سلطان دارفور أول حركة سودانية لمقاومة

الاحتلال. وسارعت السلطات البريطانية إلى القضاء على السلطان قبل أن يبدأ ثورتـه فهزمته في ٢٠ رجب ١٣٣٤هـ (٢٢ أيار ١٩١٦م)، واحتلت عاصمته «الفاشر» في اليوم التالي. وأصابت السلطان رصاصه قتلته. وبرر الانكليز عملهم العدائي بأن ادعوا أن السلطان كان ينوى الثورة متأثراً بالدعاية العثمانية الألمانية، وأنـه كان على اتفاق مع السنوسى الذي هاجم حدود مصر الغربية. وهدأت الأحوال في السودان بعد ذلك نهاية الحرب.

وكان السودانيون شديدى التأثر بالأحداث المصرية خلال السنوات السبع التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى. فقد تحمسوا لثورة ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) وتأثروا بأبحـاث لجنة «ملنر». وعندما أصدرت بريطانيا تصريح شباط ١٩٢٢م الذي ألغت فيه الحماية احتفظت لنفسها بحق خاص في الصودانوتدخلت بريطانيا عام ١٣٤١هـ (١٩٣٣م) لتجبر المصريين على تغيير نص المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور.

وفي السودان أصدر الملازم الأول على عبداللطيف في رمضان ١٣٤٠هـ (أيار ١٩٢٢م) نشرة سماها «مطالب الأمة السودانية» فاعتقل لمدة عام. ولكنه خرج من السجن أقـوى وأشد إيماناً من ذى قبل. فألف في أيار ١٩٢٤م جمعية «اللواء الأبيض» وجعل على هذا اللواء رسم وادى النيل، وجعل للجمعية فروعاً قوية الاتصال بالمركز في الخرطوم، وساعده رفاقه وهم: عبيد الحاج، وحسن شريف، وحسن صالح، وصالح عبدالقادر. واستغل الأعضاء كون أكثرهم من موظفى البرق والبريد لنيشروا دعوتهم وأخبارهم في أرجاء السودان. وقامت مظاهرات في (الخرطوم) و (أم درمان) ضد بريطانيا. وعندما هتف بالمتظاهرين أحد أعضاء اللواء الأبيض «أيها الناس من كان يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر فليهتف معى: فلتحيا مصر ولتسقط بريطانيا». رددت الجموع هذا الهتاف بحماسة ولم تستطع السلطات الـبرطـانية السكـوت عن هذا النشـاط فبـادرت إلى استعمال الشدة والعنف. واعتقلت رئيس الجمعية وعـدداً من أعضـائها وقدمتهم إلى المحاكمة بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وأصدرت المحكمة أحكامها ضد المتهمين بمـدد متفاوتة، وقامت مظاهرات سلمية احتجاجاً على هذه الأحكام الجائرة. وثـارت حماسة طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم فخرجوا في ٩ محرم ١٣٤٣هـ

(٩٢٤/٨/٩م) بمظاهرة مسلحة طافت شوارع العاصمة. ووصلت قوة بريطانية حاصرت المدرسة واعتقلت عدداً من الطلبة، وقدمتهم إلى المحاكمة، فحكم على بعضهم بالسجن ستـة أعـوام. وأساءت سلطات السجن معاملة المعتقلين من الطلبة وأعضاء اللواء الأبيض فقاموا بثورة في السجن فشددت الأحكام عليهم، وتشكلت إذ ذاك جمعية الاتحاد السودانى برئاسة أحمد أمين المصرى، وعضوية عدد من الضباط المتقاعدين. وقامت الجمعية بجمع التبرعات لأسر المعتقلين. وبادرت السلطات إلى اعتقـال رئيس الجمعية، وعدد من الأعضاء فحكم على الرئيس بالسجن سبع سنوات وشرد الباقون.

وأصيبت الحركة الوطنية في مصر والسودان بصدمة عنيفة بل بكارثة إثر مقتل «لى ستاك» الحاكم العالم للسودان في ٢٢ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤م). فقد وجه الجنرال اللنبى في ٢٢ تشرين الثاني إنذاراً شديداً عجيباً ترك جروحاً عميقة في مصر والسودان. وطالب مصر بسحب قواتها من السودان خلال أربـع وعشرين ساعـة، وأعلمها بأن حكومة السودان ستزيد مساحة الأراضى المزروعة في الجزيرة ألى أكثر من ثلث مليون فدان. وصدرت الأوامر إلى القوات المصرية بالانسحاب من السودان، فاعلنت الوحدات السودانية تضامنها معهم، وتحركت وحدة سودانية مؤلفة من ١٢٠ جندياً من ثكناتها قاصدة ثكنات الجيش المصرى في موكب حربى مارة بشـارع (غـوردون). وتصدت لها قوة انكليزية ووقعت معركة عنيفة أبلى فيها السودانيون بلاء حسناً، وقدموا تضحيات كبيرة، وكبدوا القوات البريطانية خسارة كبيرة، غير أن الغلبة في النهاية كانت للانكليز الذين أسروا من نجا من القتل، وحكم على ثلاثة من الضباط بالإعدام وهم سليمان محمد، وحسن فضل المولى، وثابت عبدالرحيم، وأعلن في ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٤٣هـ (١٩٢٥/١/١٧م) عن تأسيس قوة دفاع السودان التي جعل الحاكم العام قائدها الأعلى.

ذلك الموقف الرائع يدل على روابط الود بين الشمال والجنوب، ولكن الإدارة الانكليزية نفـذت على أي حال، وتم إجـلاء المصريين. وحـاولت انكلترا أن تسـترضى السـودانيين فأحلت السودانيين محل المصريين في الوظائف التي كان يشغلها هؤلاء، ولم تكن محاولة السودنة التي ظهرت آنذاك لصالح السودانيين،

وإنما كانت حلقةً من حلقات التقسيم الذي أراده الانكليز من عهد مبكر، وكانت خطتهم أن يفصلوا السـودان عن مصر. وبعـد ذلـك يقومون بتجزئة وتقسيم السودان وذلك بضم جنوب السودان إلى أوغندا وكينيا. وقد نجحوا في بعض هذه المحاولات.

وخففت حكـومـة السـودان إجراءاتها لمنع اتصال المصريين بالسودانيين عام ١٣٥٣هـ (١٩٣٤م)، وأزالت أكثر القيود إثر عقد معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، وأبيح للمصريين حرية الانتقال إلى السودان، وحرية التملك والتجارة والتوظيف. وعادت قوة مصرية إلى السودان لتصبح خاضعة لقيادة الحاكم العام. ولم تحاول مصر أو بريطانيا أخذ رأى السودانيين في هذه الموضوعات.

مؤتمـــر الخريجيـــن :

وكان طبيعياً ألا يتقبل المثقفون السودانيون هذا التجاهل المهين لهم لاسيما من مصر، فبادروا إلى تنظيم أنفسهم وإثبات وجودهم. وتنادى المثقفون في صيف عام ١٣٥٦هـ (١٩٣٧م) إلى عقـد مؤتمـر عام، يجمـع شملهم ويمكنهم من الوصول إلى رأى حول مستقبل البلاد. واتفقوا في أو أخرا عام ١٣٥٦هـ (شباط ١٩٣٨م) على تشكيل مؤتمر الخريجين الذي ضم ألفا وستمائة عضو. وعقد اجتماع عام لهيئة المؤتمر حضره أكثر من ثلثي الأعضاء (١١٨٠) عضواً، وأقر المؤتمرون دستور المؤتمر، وانتخبوا مجلساً استشارياً من ستين عضواً. وانتخب أعضاء المجلس هيئة تنفيذية من ستة عشر عضوا. وبادر الأمين العام للهيئة التنفيذية (إسماعيل الأزهرى) الى توجيه رسالة إلى أمين السر الإدارى لحكومة السودان في ٣ ربيع الأول ١٣٥٧هـ (٢ أيار ١٩٣٨م) أعلمـه بتشكيل المؤتمـر، وانتخـاب مجلس استشارى، ولجنة تنفيذية حسب نظام المؤتمر. وذكر الأزهرى في رسالته أن أهداف المؤتمر «وواجباته نحو الوطن» هما: العمل ضمن حدود القانون على رفع مستوى الشعب الاجتماعي، وتنظيم وسائل التعاون، وإطلاع الحكومة على وجهة نظر الأعضـاء كمجموعة لأن «مسؤولية البلاد تقع على عاتقنا». وأكد الأزهرى في رسالته أن أعضاء المؤتمر لايطالبون بمراكز عالية لأنفسهم. وجاء جواب أمين السر على هذه الرسالة بعد عشرين يوماً مخيباً للآمال. فقد أشار إلى أن الإدارة أخذت علماً بوجود المؤتمر، ولكنها ترى أن أعضاء المؤتمر لايمثلون الشعب السودانى ولا

يصح لهم التكلم باسمه.

بقى نشاط المؤتمر محدوداً حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. وأقام المؤتمر حفلة شاى لرئيس الوزراء المصرى «على ماهر باشا» الذي زار السودان عام ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م)، وطالب خطباء الحفلة مصر بمساعدة المؤتمر على بلوغ أهدافه الاجتماعية. ولم يرق هذا القول والعمل للحكومة السودانية، فسعت إلى شل نشاط المؤتمر. وساعد على ذلك الخطر الإيطالي الجاثم على حدود السودان.

واستشارت أحداث مصر السودانيين للعمل مرة أخرى، ففي محرم ١٣٦١هـ (شباط ١٩٤٢م) وجهت بريطانيا إنذارها المهين وفرضت على مصر وزارة ترضاها. وكان أمراً طبيعياً أن يفقد السودانيون أملهم الذي عقدوه على مصر بعدما رأوا من تخاذل أحزابها وتكالبهم بأنانية وحقد على الحكم. واتجه المؤتمر اتجاهاً جديداً في نضاله فلم يعد يطالب بالوحدة بل طالب «بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة».

ووجه المؤتمر في ١٧ ربيع الأول ١٣٦١هـ (٣ نيسان ١٩٤٢م) مذكرة إلى الحاكم العام شرح فيها مطلب الشعب السوداني كمايلي:

١ ــ اصدار تصريح مصرى بريطاني يمنح السودان حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة.

٢ ــ تأسيس هيئة تمثيلية سودانية لإقرار الموازنة والقوانين.

٣ ــ تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين، وتخصيص مالا يقل عن ١٢٪ من الموازنة للتعليم.

٤ ــ فصل السلطة القضائيه عن السلطة التنفيذية.

٥ ــ الغاء قوانين المناطق المقفلة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان.

٦ ــ وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية.

٧ ــ وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الإنكليزية المصرية.

٨ ــ عدم تجديد عقد الشركة الزراعية صاحبة امتياز الجزيرة.

٩ ــ إعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلى في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية، وقصر

الـوظـائف على السودانيين. أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين فتملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سوادنيون لملئها في نهاية المدة.

١٠ ــ تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.

١١ ــ وقف الإعـانات لمدارس الإرساليات التنصيرية وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب. ورد أمين السر الإدارى على هذه المذكرة ردًا جافاً أنكر فيه على المؤتمـر دعـواه بتمثيل جميع السودانيين. وتحويل صفته الى هيئة سياسية وطنية. وأعاد المذكرة. ونصح أمين السر المؤتمر بأن يقصر نشاطاته في الشؤون الداخلية حتى يكون له أمل في استمرار اعتراف الحكومة به. غير أن أمين السر أكد في رده عزم حكومة السودان على استشارة الرأى العـام السـودانى المسؤول إذا ما قررت مصر وبـريطانيا إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة.

وانقسم أعضاء المؤتمر على أنفسهم. فقد وثق بعضهم بحسن نيات بريطانيا، ولم يؤيدوا الوحدة مع مصر بل طالبوا بالاستقلال التام، بينما رأى فريق آخر أن على السودانيين الاستمرار بالنضال بالتعاون مع مصر، وأن بريطانيا لايوثق بها. ولجأ الفريق الأول إلى السيد عبدالرحمن المهدى فأيدهم وأصبح راعى حزب الأمة الـذي تأسس في ربيع الأول ١٣٦٤هـ (شباط ١٩٤٥م)، بينما أسس الفريق الآخر حزب الأشقاء برعاية المرغنى وعمدت حكومة السودان إبان الحرب إلى تأسيس مجلس استشارى لشمالى السودان عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م)، فلم تعارض حكومة مصر الوفدية ما حدث بل أقرته وحمل الأشقاء، وهم أصحاب الأكثرية في المؤتمر على هذا المشروع واعتبروه بداية تجزئة بين الشمال والجنوب ودعوا إلى مقـاطعته. ولكن المجلس الاستشارى أثبت وجوده، وقام بأعماله، وطالب بأن يؤخذ رأيه بالمفاوضات بين مصر وبريطانيا حول مصير السودان.

وكـانت بريطانيا قد وافقت، بالحاح من مصر، على الدخول في مفاوضات لتعديل معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م). وقرر مؤتمر الخريجين (بجناحيه) اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن رأى السودانيين وإسماع صوتهم. وذهب وفد سودانى إلى مصر ليعرض على وفدى بريطانيا ومصر وجهة النظر السودانية. ولكن مصر تمسكت

بشكل غير لبق سيادتها على السودان فعاد الوفد السوداني فاشلاً حزيناً.

وأبدى المؤتمر نشاطاً هاماً في الدفاع عن حقوق السودان. وقدم في ١٧ ذي القعدة ١٣٦٤هـ (٢٣ تشرين أول ١٩٤٥م) مذكرة إلى الحاكم العام طالب فيها بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا على أن تقرر الحكومة السودانية وحدها نوع الاتحاد والتحالف، كما طالب بإطلاق الحريات العامة، وتأليف لجنة مشتركة نصفها من السودانيين (بينهم المؤتمر) والنصف الآخر من المصريين والانكليز لوضع مشروع تولي السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر وقت.

وتعثرت المفاوضات بين مصر وبريطانيا، فاستقلت بريطانيا بالعمل في السودان ووجهته وجهة ترضاها. وكانت بريطانيا قد نمت الإدارة المحلية خلال المدة ١٣٤٠-١٣٦٦هـ (١٩٢٢-١٩٤٧م)، وأسست المجلس الاستشاري لشمالي السودان عام ١٣٦٣هـ (١٩٤٤م) واستغلت بريطانيا الخلاف مع مصر حول تفسير بروتوكول السودان الملحق باتفاقية (صدقي - بيفن) لكسب تأييد الرأى العام السودانى. واقترح الحاكم العام في ٥ شوال ١٣٦٦هـ (٢٢ آب ١٩٤٧م) تأسيس مجلس تشريعى، وآخر تنفيذى فوافقت مصر من حيث المبدأ، ولكنها طالبت بزيادة صلاحيات المجلسين وإعطاء مصر صوتاً. ورفضت مصر، كترضية لها، مقعدين في المجلس التنفيذى فسارعت بريطانيا إلى تطبيق الفكرة منفردة. قدم الحاكم العام مشروعة النهائي في أواخر عام (١٩٤٨م) الذي أعطى المجلس التشريعى حق التشريع في جميع الأمور باستثناء:

(١) قانون تأسيسه.

(٢) علاقات السودان مع مصر وبريطانيا والدول الأخرى.

(٣) الجنسية السودانية.

وأبيح للمجلس أن يشرّع في موضوعات النقد والدفاع والأقليات إذا وافق على ذلك المجلس التنفيذى. وتشكل المجلس التشريعى من «٩١» عضواً كان منهم الأعضاء الستة الانكليز في المجلس التنفيذى، وعيّن الحاكم البريطانى «٣٣» سودانياً، وانتخب الباقون (عشرة بالانتخاب المباشر). وجعل عدد أعضاء المجلس التنفيذى اثنا عشر نصفهم انكليز، والنصف الآخر سودانيون، ثلاثة منهم

يشغلون مناصب رئاسة دوائر الزراعة، والتعليم، والصحة. وزيد عدد السودانيين إلى سبعة في منتصف ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) حينما ملأ سوداني منصباً كان يحتله بريطاني. ومنح الحاكم العام صلاحية تعيين أعضاء المجلس التنفيذى، واعتبروا مسؤولين أمامه، ومنح حق نقض وإبدال قرارات المجلس.

ودخلت القضية السودانية مرحلة جديدة خلال عامى ١٣٧١-١٣٧٢هـ (١٩٥١-١٩٥٢م). فقد اتخذ مجلس النواب المصرى في ١٥ محرم ١٣٧١هـ (١٥/١٠/١٩٥١م) قراراً بإلغاء معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، واتفاقية (١٨٩٩م) ١٣١٦هـ ، كما عدل المواد ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصري. وأصبح لقب ملك مصر بموجب هذا التعديل «ملك مصر والسودان» كما اعتبر السودان جزءاً من مصر على أن تنظم حكم السودن بموجب قانون خاص. وأقر المجلس في اليوم نفسه هذا القانون الذي نص على تشكيل جمعية سودانية منتخبة تضع للسودان دستوراً ينص على تأليف مجلس منتخب أو مجلسين أحدهما منتخب، وتشكيل مجلس وزراء سوداني مسؤول أمام مجلس النواب يعينه ويعزله الملك. وأكد القانون على وجوب النص على فصل السلطات في الدستور السوداني.

ولم تقف بريطانيا مكتوفة اليدين أمام ما حدث بل بادرت إلى اتخاذ تدابير دستورية في السودان. وكانت قد شكلت في آذار ١٩٥١م لجنة ضمت ثلاثة عشر سودانياً برئاسة قاض بريطاني، كما ضمت إليها مستشارا قانونياً بريطانياً. واستقال ستة من الأعضاء السودانيين لتشككهم بنوايا بريطانيا. وانفرد الرئيس البريطاني ومستشاره بوضع مشروع للحكم الذاتي، قدم إلى الجمعية التشريعية في ٨ رجب ١٣٧١هـ (٢ نيسان ١٩٥٢م)، وجاء المشروع مخيباً للآمال إذا أعطى الحاكم العام سلطات مطلقة تمكنه من تجاهل مجلس الوزراء ومجلس النواب.

وكانت مصر تعاني في ذلك الوقت أزمات وزارية متلاحقة إثر حريق القاهرة، وإقالة وزارة النحاس. ولما شكل الهلالى وزارته الأولى بادر إلى توجيه الدعوة إلى السيد المهدي لزيارة القاهرة أو إرسال وفد إليها للدخول في مفاوضات حول مصير السودان. وكان المهدي إذ ذاك حانقاً على بريطانيا وشعر أن بريطانيا تتنكر لوعودها السابقة له بالعمل على استقلال السودان. واعتقد المهدى أن الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي أسسه إبراهيم بابكر بدرى في ٢٠ ربيع الأول

١٣٧١هـ (١٨ كانون أول ١٩٥١م)، إنما قام بإيعاز بريطاني ليزاحم حزب الأمة الذي يرعاه المهدى. ودعا الحزب الجديد إلى حصول السودان على استقلاله بعد مرحلة من النضج والازدهار يتمكن خلالها الشعب السوداني من استيعاب فكرة الحكم الذاتي. ولماشعر المهدي أن مصر راغبة بالتفاهم معه، ورأى أن بريطانيا قد خدعته، سارع إلى تلبية الدعوة وإرسال وفد إلى مصر لمفاوضة الهلالي.

وتلاحقت الأحداث في مصر بحيث لم تسمح بإجراء مفاوضات مفيدة، فقد استقال الهلالي في ٦ شوال ١٣٧١هـ (٢٨ حزيران ١٩٥٢م) وشكل حسين سرى وزارة عاشت عشرين يوما، ثم عاد الهلالى إلى الحكم وقامت الثورة في اليوم التالي في ٢ ذي القعدة ١٣٧١هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م)، وتنازل الملك فاروق عن العرش مساء ٥ ذي القعدة (٢٦ تموز) من العام نفسه. وأخيراً شكل اللواء محمد نجيب وزارة عسكرية اتخذت إجراءات حاسمة نحو السودان. ووصل المهدى وزعماء الأحزاب الاستقلالية السودانية إلى القاهرة في ١ صفر ١٣٧٢هـ (العشرين من تشرين أول). وتوصلت الأحزاب إلى اتفاق مع مصر بعد تسعة أيام. وصيغت هذه الاتفاقية بشكل مذكرة أرسلتها مصر إلى بريطانيا في ١٣ صفر ١٣٧٢هـ (الثاني من تشرين الثاني). واقترحت مصر اعطاء السودانيين حق تقرير مصيرهم في جو حبادي حر خلال فترة انتقالية ينتهى بانتهائها الحكم الثنائي، وتعود السيادة للشعب السوداني. واقترحت مصر أن يمارس الحاكم العام سلطاته خلال فترة الانتقال بمساعدة لجنة مؤلفة من مصري وبريطاني وسودانيين برئاسة هندي أو باكستاني. كا اقترحت تشكيل لجنة سباعية من مصري، وبريطاني، وأمريكي، وثلاثة سودانيين، برئاسة هندي أو باكستاني لتشرف على الانتخابات. ورحبت الأحزاب السودانية بهذه الاقتراحات ووقعت في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٢هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٥٣م) على اتفاق فيما بينها تعهدت فيه بالتمسك بالمذكرة المصرية مع المطالبة بتعديلها لصالح السودانيين. ولم تر بريطانيا بدا من الرضوخ لما حدث فوقعت مع مصر اتفاقية السودان في ٢٢ جمادى الأول ١٣٧٢هـ (١٢ شباط ١٩٥٣م).

وخـطت السـودان خطوات سريعة في طريق الاستقلال. فقد أجريت الانتخابات، ونالت الأحزاب التي تطالب بالاتحاد مع مصر أكثرية المقاعد. وكان

توزيع المقاعد على الأحزاب في مجلس النواب (٩٧ مقعداً) والشيوخ (٣٠ مقعداً) كما يلي:

١ ـ حزب الأمة: نال ٢٤ مقعداً في مجلس النواب وثلاثة في الشيوخ. تأسس هذا الحزب عام ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م) وترأسه عبدالله خليل ورعاه السيد المهدى. ودعا الحزب إلى استقلال السودان التام عن مصر،وعدم الدخول في اي اتحاد أو وحدة معها.

٢ ـ الحزب الوطنى الاتحادي: نال ٥١ مقعداً في مجلس النواب، و ٢٢ مقعداً في مجلس الشيوخ. تأسس هذا الحزب أوائل عام ١٣٦٢هـ (١٩٥٣م) برئاسة إسماعيل الأزهرى ورعاية الميرغني. وضم الحزب جميع الأحزاب الاتحادية كحزب الاشقاء ١٣٦٤هـ (١٩٤٥م). وحزب الجبهة الوطنية التي شكلها ميرغني حمزة في ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م).

٣ ـ الحزب الاشتراكي الجمهوري: نال ٣ مقاعد في مجلس النواب، شكله إبراهيم بدري في عام ١٣٧٠هـ (١٩٥١م) ودعا إلى التدريج في طريق الاستقلال.

٤ ـ حزب الجنوب الحر: نال ٩ مقاعد في مجلس النواب وثلاثة في الشيوخ. طالب باستقلال ذاتي للجنوب.

ونال المستقلون اثنى عشر مقعداً في مجلس النواب، ومقعدين في مجلس الشيوخ وعين الحاكم العام أربعة شيوخ من حزب الأمة، وعشرة من الحزب الوطني الاتحادي، وشيخاً واحداً من الحزب الجمهوري، وثلاثة من حزب الجنوب، وشيخين مستقلين.

عقد مجلس الأمة السوداني الأول جلستة الأولى في منتصف عام ١٣٧٣هـ (مطلع عام ١٩٥٤م)، وانتخب إسماعيل الأزهري رئيساً لوزراء السودان. وأتم الأزهري تشكيل وزارته من بين أعضاء مجلس الأمة، ومارست هذه الوزارة سلطاتها على الفور. كما أتمت لجنة السودنة في (تشرين الثاني ١٩٥٥م) سودنة جميع وظائف الإدارة والجيش والشرطة.

وبعد أن تمت عملية السودنة قرر مجلس الأمة السوداني في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٤هـ (١٩٥٥/٨/١٦م) السير في عملية تقرير المصير، وطالب كلاً من

بريطانيا ومصر بسحب قواتهما خلال ثلاثة شهور من هذا الإخطار، وتم فعلاً جلاء القوات المصرية والبريطانية يوم ٢٨ ربيع أول ١٣٧٥هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩٥٥م) فلم يبق على أرض السودان جندي واحد غير سوداني.

وعلى الرغم من المحاولات الأجنبية والدسائس في إثارة تمرد في الجنوب لعرقلة تقرير المصير، الا أن الحكومة السودانية استطاعت القضاء على التمرد، وسيطرت سيطرة تامة على الجنوب، ولم تعق الثورة إجراءات تقرير المصير، واتجه الرأى إلى تقرير المصير بطريق الاستفتاء المباشر.

واجتمع مجلس الأمة السوداني في ١٨ جمادى الآخرة ١٣٧٥هـ الموافق (١٩ كانون أول ١٩٥٥م) ليتخذ أخطر قرار في تاريخ السودان. وقرر المجلس إعلان استقلال السودان، وتشكيل لجنة سيادة خماسية، وتكوين جمعية تأسيسية تعطى الاعتبار الكافي لتشكيل حكومة اتحادية للمديريات الجنوبية الثلاث. وأقر المجلس في غرة شهر رجب ((أواخر عام ١٩٥٥م) الدستور المؤقت الجديد، والعلم السوداني (أزرق وأصفر وأخضر) رمز النيل والصحراء والزراعة).

واحتفلت السودان في الأول من رجب من عام ١٣٧٥هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٥٦م) باستقلالها وقيام النظام الجمهوري فيها وبادرت مصر وبريطانيا إلى الاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة في اليوم نفسه وغدت السودان عضواً في الجامعة العربية ١٩ رجب (١٩ كانون الثاني)، وعضواً في هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني من العام نفسه.

وتقلب الزمان بالأزهري. فقد بدأ من أنصار الاتحاد مع مصر، ثم غير رأيه أوائل عام ١٣٧٤هـ (١٩٥٥م) وظهر الفتور بينه وبين وفد مصر واضحاً في مؤتمر «باندونغ» (نيسان ١٩٥٥م) وأعلن رأيه صريحاً حينما نادى بقيام جمهورية سودانية مستقلة فالتقى بذلك مع حزب الأمة. ولكن عمله هذا لم يحم حزبه ولا وزارته. فقد كان خلافه مع الطائفة الختمية عميقا بعدما شعر الميرغنى بأن الأزهرى لايؤيد النفوذ الميرغنى للطريقة الختمية. وتصدع الحزب وانشق عنه علي عبدالرحمن. وميرغني حمزة وغيرهما وشكلوا عام (١٩٥٦م) حزب الشعب الديمقراطي الذي رعاه الميرغني. وطوح هذا الانقسام بوزارة الأزهري فشكل عبدالله خليل زعيم حزب الأمة وزارة ائتلافية في ٢٦ ذي القعدة ١٣٧٥هـ (٤ تموز ١٩٥٦م) وضمت

وزارته ستة وزراء من حزب الأمة وستة من حزب الشعب الديمقراطي، وواحد عن الاشتراكي الجمهوري، وثلاثة عن حزب الجنوب الحر.

ولم يكن السودانيون عامة، ولا الأزهري خاصة خصوماً للوحدة مع مصر وإنما كانوا من أنصارها ودعاتها، إلا أن الإطاحة بمحمد نجيب، وإساءة صلاح سالم الذي ذهب داعية للوحدة، والحكم الاستبدادي بظالم الذي ظهر في مصر كل هذا غير من آراء. الأزهري والسودانيين ففضلوا الاستقلال عن الوقوع في الاستبداد.

وبدأت انتخابات الجمعية التأسيسية (ثاني انتخابات في السودان) في ٨ شعبان ١٣٧٧هـ (٢٧ شباط ١٩٥٨م) وانتهت في العاشر من آذار لإملاء ١٧٣ مقعداً في مجلس النواب. ونال حزب الأمة نصراً كبيراً وكسب مقعداً في مجلس النواب، بينما لم ينل الحزب الوطني الاتحادي غير ٤٥ مقعداً. ونال حزب الشعب الديمقراطي ٢٧ مقعداً، وحزب الجنوب الحر ٢٠ مقعداً، والمستقلون ١٨ مقعداً. وكسبت هذه الأحزاب في مجلس الشيوخ بالتعيين والانتخاب نسباً متقاربة: الأمة ١٤، الاتحادي ٥، الشعب ٥، الجنوب والمستقلون ٦. وألف أثناء ذلك عمر بن الخليفة عبدالله التعايشي حزب التحرير الوطني الذي لم ينل أي مقعد في مجلس الأمة. وشكل عبدالله خليل وزارة ائتلافية جديدة في (٢٧/٣/١٩٥٨م) سرعان ما إنهار ائتلافها. ولم يكن بالإمكان تشكيل وزارة تستقر في ٧ رمضان ١٣٧٧هـ الحكم، وتحمي التوازن بين المهدي والميرغني وتحفظ لهما نفوذهما. وغدا الانقلاب العسكري أمراً محتوماً، والحل الوحيد للأزمة المستحكمة بين أحزاب اشتدت في عداوتها بعضها لبعضها الآخر. وتناسب مصالح البلد، وتنكرت لمبادىء الإسلام والحكم، وقام قائد الجيش الفريق ابراهيم عبود في ٦ جمادي الأولى ١٣٧٨هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨م) بانقلاب عسكري ألغى على أثرة الدستور، وحل المجلس النيابي والأحزاب، ثم تسلم رئاسة الدولة من خلال مجلس أعلى للقيادة العسكرية. ويبدو أن رئيس الوزراء كان على علم بالانقلاب قبل وقوعه بأسابيع.

وأعلن قائد الثورة حياد السودان وإلغاء تماثيل الإنكليز من الساحات العامة، ووقع في عام ١٣٧٩هـ (١٩٥٩م) اتفاقية مع جمهورية مصر (الجمهورية العربية

المتحدة آنذاك) تنظم شؤون الريّ والتجارة، وتعويضات السد العالي، لكن هذا الحكم العسكرى تحول إلى الاستبدادية الفردية، فأثار ضده نقمة مختلف الاحزاب والهيئات لذا قامت ضده ثورة شعبية عارمة في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م) وأطاحت بحكمه، وعادت بالبلاد إلى النظام الدستوري النيابي، لكن هذه العودة لم تدم أكثر من أربع سنوات حاول خلالها الحزبان الرئيسيان في السودان (حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي) إقامة النظام النيابي التقليدي، فاختير إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الاتحادي رئيسا لمجلس السيادة وانتخبت الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في (آذار ١٩٦٨م) وقبل أن يصدر الدستور وبينما كان السياسيون منصرفين إلى الخصومات الحزبية، عاد الجيش مرة أخرى إلى استلام الحكم في انقلاب عسكري ثان في ٢٧ صفر ١٣٨٨هـ (٢٥أيار ١٩٦٨م) وتسلم الأمور مجلس ثورة من الضباط الشباب برئاسة «جعفر النميرى» وألقى السياسيون من الحزبين في السجن، وأعطيت رئاسة الوزراة مؤقتاً لأحد القضاة «بابكر عوض الله»، ثم مالبث مجلس قيادة الثورة أن تسلم الحكم مباشرة بنفسه. وقد جرت محاولات تمرد ضد الرئيس النميرى: الأولى من جماعة المهدي في عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) عندما أظهرت عصيانها في جزيرة «أبا» فاستطاعت الحكومة أن تقضي على المحاولة بالطيران مستعينة بالطيران المصري، وقد كان حسني مبارك قائد الطيران الذي فتك بجماعة حزب الأمة في جزيرة أبا. كما جرت محاولة أخرى من سكان الجنوب، واستمر العصيان حتى حصلوا من الحكومة على الحكم الذاتي ١٩٧١م. والمعروف أن الجنوب كان قد فتحه الإنكليز قبل الاستقلال للإرساليات الأجنبية والتنصيرية، فلما استقل السودان استغلت القوى الاستعمارية تلك الأقليات النصرانية التي تكونت هناك للتدخل في شؤون السودان، وإثارة العصيان والاضطرابات المسلحة بين فترة وأخرى. كما جرت محاولات انقلابية عسكرية ضد الرئيس النميري الأولى في عام (١٩٧١م) بقيادة الرائد هاشم العطا، إلا أن الحكومة بمؤازرة مصر وليبيا استطاعت القضاء على تلك المحاولة على الرغم من نجاحها في بادىء الأمر. أما المحاولة الثانية فقد جرت في عام (وأحبطت أيضا. والجدير بالذكر أن هاتين المحاولتين كان وراءهما الحزب الشيوعي السوداني. وانتخب النميري بعد ذلك رئيسا للجمهورية.

ومن أهم مشكلات السودان الحالية مشكلة التنمية الاقتصادية: فالمعروف أن دخل السودان يرتفع سنويا بمعدل ٢٪ تقريباً بينما يزداد سكانه بنسبة ٣٪ وهذا يعني زيادة مستمرة في التخلف، كما أن نمو الوعي العمالي في المدن وسوء الظروف المعيشية في الـريف يزيد من أعبـاء الحكومة التي تتعاون مع عدد من الدول الصديقة لإقامة عدد من المشروعات الإنمائية.

جرت عدة محاولات انقلابية، وفشلت جميعها، وجرت لقاءات بين السلطة والمعارضة في ٢١ رجب ١٣٩٧هـ (٧ تموز ١٩٧٧م)، وتمت المصالحة مع الإخوان المسلمين الذين أخذ يلحون على تطبيق الشريعة، ولكن مالبث أن وقع الخلاف، وادعى النميرى أنه اكتشف مؤامرة من الاخوان ضده، فأبعدهم في جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ (١٠ آذار ١٩٨٥م) وألقى القبض على بعضهم، وكانت الارساليات التنصيرية من وراء ذلك، إذ اهتزكيانها وكيان الدول النصرانية من فكرة تطبيق الشريعة.

وفي ١٦ رجب ١٤٠٥هـ (٦ نيسان ١٩٨٥م) قام وزير الدفاع عبدالرحمن سوار الذهب بانقلاب، وسيطر الجيش على الحكم مدة سنة تم سلمه لحكومة مدينة، وبعـد اتفاقية «كوكادام» التي تم فيها تجميد قوانين الشريعة الإسلامية حسب اقتراح حزب الأمة. وجرت الانتخابات العامة في السودان. وتفوق حزب الأمة، وشكـل رئيسـه الوزارة مرة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، ومرة مع الجبهة الإسلامية، وأخيراً مع إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي فشكل معه وزارة أئتلافيه.

وفي ٢٧ ذي القعـدة ١٤٠٩هـ (٣٠ حزيران ١٩٨٩م) قام انقلاب بزعامة العميد عمر حسن البشير، وتسلمت الجبهة الإسلامية، ولاتزال إلى هذا اليوم. كل هذا ومشكلة الجنوب قائمة وتؤرق كل وضع يقوم في السودان.